الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)

30 مايو/أيار 2025

مذكرة معلومات أساسية

الموضوع 1:

حوكمة الأمم المتحدة وتوجهها الاستراتيجي في مشهد عالمي متغيّر: النظر في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الجديد لعام 2024 والتخطيط الاستراتيجي نحو عام 2030

أولا- مقدمة

1- أصبح المشهد العالمي اليوم أكثر تعقيدا ولا يمكن التنبؤ به مقارنة بما كان عليه قبل عقد واحد فقط، وتتشكل ملامحه من خلال سلسلة من التحديات المترابطة التي تتغيّر بوتيرة متسارعة. وفي حين أن هذه التحديات تفرض ضغوطا متزايدة على النهوض بالسلام، والازدهار والتنمية المستدامة، فإنها توفر أيضا لكيانات الأمم المتحدة فرصة محورية لاعتماد نهج استباقي للتخطيط الاستراتيجي لتثبت أنها ملائمة للغرض في بيئة عالمية دينامية للغاية.

2- وتتفاقم الظواهر الجوية القصوى بسبب الاتجاهات البيئية الطويلة الأجل، مما يعطل الإنتاجية الزراعية ويساهم أيضا في زيادة النزوح القسري والهجرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال النزاعات تدفع نحو النزوح القسري وتفاقم مواطن الضعف، ولا سيما في المناطق الهشة، وتخلّف آثارا مدمرة ومتباينة على النساء، والبنات والأطفال.[1] ويعيش 25 في المائة من البشر في بلدان متأثرة بالنزاعات، نصفهم من الأطفال.[2] كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي المدفوع بتزايد عدم المساواة ومواطن الضعف المرتبطة بالديون، يزيد من الضغوط على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من البلدان، ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي. ويعيش نحو 3.3 مليار شخص في بلدان حيث تتجاوز مدفوعات فوائد الديون الإنفاق على الصحة أو التعليم[3]. وتطرح التحولات الديموغرافية، بما في ذلك شيخوخة السكان وتغير معدلات الخصوبة، إلى جانب التحضر والهجرة، فرصا وتحديات في آن واحد، مما يتطلب استراتيجيات تكيفية في مجالات التوظيف، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والتعليم والبنية التحتية – في ظل بطء التقدم بالتوازي في الاستثمار في هذه المجالات وتوسيع شبكات الأمان في البلدان المنخفضة الدخل، مما يؤثر سلبا على رأس المال البشري وبناء القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، لا يزال التقدم نحو تحقيق تكافؤ الفرص للجميع والقضاء على العنف الذي يستهدف النساء والبنات متفاوتا.

3- والمشهد الجيوسياسي العالمي مضطرب بالقدر نفسه، ويتسم بتحولات في ديناميات القوة، وزيادة في تفكك الحوكمة العالمية وتعددية الأطراف، وفي القيود المفروضة على الموارد المالية المخصصة للتنمية، وضغوط على حقوق الإنسان الأساسية. ويساهم التأثير المتزايد للحركات السياسية

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، نداء العمل الإنساني من أجل الأطفال.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2025. *مشهد التنمية: تمهيد الطريق لوضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2026–2029*.

[3] الأمم المتحدة. 2023. "الأمين العام يحذر من أن 'الوقت قد نفد أمام 3.3 مليار شخص، ويدعو إلى إصلاحات جذرية في النظام المالي لمواجهة أزمة الديون العامة التي باتت تتكشف ملامحها، خلال إطلاق التقرير". بيانات ورسائل الأمين العام (SG/SM/21872).

المتنوعة والجهات الفاعلة من غير الدول في إيجاد بيئة تخيم عليها أجواء عدم اليقين وتسودها المخاطر، مما يضعف الأطر التعاونية التي تصدت تاريخيا للأزمات العالمية. وتوفر الإنجازات التكنولوجية، بما في ذلك التحول الرقمي والتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، فرصا جديدة ولكنها تطرح أيضا تحديات معقدة، مثل الأمن الرقمي، والوصول، وتكييف القوى العاملة. ويجب تسخير هذه التطورات، رغم ما تحمله من آفاق واعدة، بعناية لسد الفجوة الرقمية وضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشا منها. وهناك حاجة إلى حلول جماعية، كما أكدت ذلك الاتفاقات الأخيرة مثل الإعلان السياسي الذي صدر عقب مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023 و*ميثاق المستقبل* في العام الماضي.

4- ويولّد هذا السياق العالمي السريع التغيّر تحديات للمنظمات أثناء معالجتها الاحتياجات الآنية ومواجهتها في الوقت عينه تحوّلات هيكلية وديناميات عالمية تؤثر على مستقبل التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمثل أيضا هذا السياق فرصة حاسمة للكثير من كيانات الأمم المتحدة التي تصمم خططها الاستراتيجية المقبلة لتثبت الكفاءة والفعالية وأنها شريك دينامي ذو صلة بالمجتمع الدولي. وتسود مشهد التعاون الإنمائي تقلبات مستمرة. ومن المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يؤدي إلى نقص كبير في تمويل الجهود الإنمائية والإنسانية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة. وتمثل هذه الندرة في التمويل خطرا كبيرا على التنفيذ الناجح للخطط الاستراتيجية الجديدة، وستتطلب من الكيانات قدرة على التكيف.

5- وفي الوقت نفسه، يقدم القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2024-2028 إرشادات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تحسين الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويشكل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و**البرنامج** لعام 2025، فرصة للنظر في هذه الديناميات والأثر المحتمل على قدرة الوكالات على الوفاء بولاياتها بفعالية. وهو أيضا فرصة لاستكشاف فرص تعزيز التكامل وأوجه التآزر في المجالات التي حدّدها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والتي تشكل الجيل المقبل من الخطط الاستراتيجية – لضمان أن تكون الكيانات الستة، بوصفها جزءا من أسرة الأمم المتحدة الأوسع، مجهزة جيدا لتلبية متطلبات عالم سريع التغيّر وتسريع وتيرة التقدم مع اقترابنا من عام 2030.

ثانيا- حشد أوجه التآزر حول الفرص الجديدة بما فيها الفرص المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2024-2028

6- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2024 القرار A/RES/79/226 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات). ومن خلال هذا القرار، قدمت الدول الأعضاء دليلا يوجه الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة تعزيز إجراءات القضاء على الفقر وتعزيز السلام والازدهار للجميع على مدى السنوات الأربع المقبلة، بما في ذلك من خلال النسخة المقبلة من الخطط الاستراتيجية للكيانات المعنية.

7- ويخاطب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها، ويوضّح كيف يمكنها أن تعمل بصورة جماعية لتحقيق أقصى أثر من أجل تحقيق النتائج. ونظرا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و**البرنامج** لا تمثل سوى جزء من كامل المنظومة الإنمائية، فإن القسم التالي يتناول بعض المجالات التي تتكامل فيها بوضوح الكيانات الستة ويمكنها من خلالها السعي إلى ضمان استمرار المواءمة مع روح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وإدماج عناصره الأساسية في الجيل المقبل من خططها الاستراتيجية، وتعزيز أوجه تآزر قوية وكفاءات ونتائج فعالة.

ثالثا- التكيف مع عالم متغيّر: التخطيط الاستراتيجي لمستقبل متغير

8- في ظل مشهد عالمي متقلب، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تثبت قدرتها على التماسك والاستجابة لتبقى ذات صلة وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب. ويعمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و**البرنامج** بنشاط على تطوير عمليات التخطيط الاستراتيجي الخاصة بها لضمان استجابة أولوياتها وأطرها التشغيلية للتحديات المعقدة التي يواجهها عالم اليوم من أجل تقديم حلول فعالة، ومتسمة بالكفاءة

ومؤثرة ترتكز على الترابط بين السلام، والتنمية وحقوق الإنسان. ويقدم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات عدة وسائل تمكن الكيانات الستة من اتخاذ وضع يمكّنها من مواجهة تحديات اليوم والغد، والوفاء بالالتزامات العالمية للتنمية المستدامة.

أ) تعزيز التكامل والنُهج المتكاملة

9- من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة بفعالية في ظل التحديات العالمية وبموارد محدودة، يجب على كيانات الأمم المتحدة أن تعمل معا بشكل متماسك، بما يضمن الاتساق على مستوى المنظومة. ويشدد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 على الضرورة الحتمية لأن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية *"تعزيز الاتساق، والتنسيق، والمواءمة، والكفاءة، والشفافية والأثر على التنمية على نطاق المنظومة، والحد من الازدواجية وبناء أوجه التآزر."* ويشمل ذلك إجراء تحليلات قوية لتحديد فجوات الدعم وتجنّب التداخل، على المستويين العالمي والقطري؛ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية داخل الأمم المتحدة وخارجها والتي تستفيد من نقاط القوة والقدرات الخاصة بكل منها؛ وكسر الانعزال لإيجاد حلول متكاملة على نطاق واسع. ويُعد التعاون عبر محور الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ضروريا لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر، والموارد، والخبرات والتأثير، وتوسيع نطاق التأثير الجماعي. وتشكل الدعوة أيضا بُعدا رئيسيا في الجهود المشتركة. فمن خلال التحدث بصوت واحد، يمكن لوكالات الأمم المتحدة حشد الدعم الحاسم للتنمية المستدامة، والجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز العمل الجماعي. ومن خلال تجميع علاقاتها وقدرتها على الحشد، فإنها تساعد على زيادة الوعي بالقضايا الحاسمة الأهمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الأكثر حساسية والسكان الأكثر ضعفا، وتعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتغيير المعياري لتحفيز المجتمع الدولي على العمل.

ب) تعزيز المرونة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا لتحقيق أكبر قدر من الأثر

10- تتطلب سرعة التحديات العالمية وعدم قابليتها للتنبؤ أن تحافظ كيانات الأمم المتحدة على سرعة الاستجابة في عملياتها. ويتطلب ذلك مواءمة المهارات والكفاءات، بما يمكّن الموظفين من الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدماج الابتكار والتكنولوجيا أمر حاسم الأهمية لتعزيز الكفاءة والتنوع في مختلف المجالات والبرامج. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "الأمم المتحدة 2.0"، يمكن لكيانات الأمم المتحدة، من خلال تسخير الأدوات الرقمية والنُهج المبتكرة، أن تصمم استجاباتها، وتبسّط عملياتها وتوسّع نطاق وصولها بشكل أفضل، مما يضمن تقديم المساعدة بأكثر الطرق فعالية ويحسن في الوقت نفسه قدرتها على دعم الدول الأعضاء في المستقبل.

11- وتتبلور هذه الرؤية بوضوح أكبر في قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى استخدام أحدث التكنولوجيات الرقمية المتطورة اليوم للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل في المستقبل. وفي ظل ما تشهده التكنولوجيا من تطويرات متغيرة ومبتكرة باستمرار، يتعين على الأمم المتحدة أن تتحلى بالمرونة والفضول والقدرة على التكيف لاستكشاف كيف يمكن لهذه التكنولوجيات الجديدة أن تطلق العنان للإنجازات المنشودة منذ أمد بعيد في مجال التنمية العالمية. وعلاوة على ذلك، تضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدور رئيسي تؤديه في المساعدة على توسيع نطاق الحصول على هذه التكنولوجيات للمجتمعات المحلية على مستوى العالم، مما يساعد على سد الفجوة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود مستدامة لدمج الاستشراف الاستراتيجي في كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعزيز قدرتنا الجماعية على بناء نظام أكثر سرعة في الاستجابة، وقادر بشكل أفضل على التعامل مع التقلبات، وتوقع التحولات الكبرى والاستعداد للتحديات المستقبلية.

12- ويشكل تحديد الأولويات والتركيز حجر زاوية آخر في عمليات التخطيط الاستراتيجي. ومع اقترابنا من عام 2030، يدعو الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى تسريع وتيرة العمل من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التصدي على وجه السرعة للعوامل الرئيسية للفقر المدقع، والجوع، وسوء التغذية، وعدم الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي. وفي عصر الموارد المحدودة والمطالب المتنافسة، يصبح اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة أمرا بالغ الأهمية لضمان تركيز وكالات الأمم المتحدة جهودَها حيث يمكنها تحقيق أكبر أثر ومعالجة القضايا الأكثر أهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا أن نحدد الأولويات بما يتسق مع مبادئ حقوق الإنسان،

والالتزامات، والقيم الإنسانية، وتصميم البرامج التي تصل إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء، والبنات،[4] والمراهقين، والأطفال والفئات المهمشة، بطريقة محايدة وغير متحيزة ومستقلة.

ج) تنفيذ آليات قوية لضمان الجودة والمساءلة

13- تتسم نظم وعمليات الضمان بأهمية حاسمة في ضمان الشفافية والمساءلة، ولا سيما في وقت حيث تشهد البيئة تقلبات شديدة وحيث يعمل الكثير من الكيانات في سياقات عالية المخاطر. وهي تسمح بتتبع الموارد المخصصة للتدخلات الإنسانية والإنمائية، ورصد استخدامها الآمن والفعال، والمساعدة في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة – بما في ذلك الجهات المانحة، والحكومات، والمجتمعات المحلية المتضررة – من خلال نظم إدارة قوية قائمة على النتائج من خلال توفير أدلة على أن الموارد تحقق الحصائل المرجوة. ونظرا إلى أن الاحتياجات تفوق التمويل المتاح للتدخلات الإنسانية والإنمائية، فقد تتأثر القدرة على ضمان آليات ضمان قوية. وقد دعا الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفرادى الكيانات إلى *"... مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، مع التركيز على النتائج الإنمائية الطويلة الأجل ووضع منهجيات مشتركة للتخطيط والإبلاغ عن النتائج، بما في ذلك في ما يتعلق بالأنشطة الخاصة بكل وكالة، والأنشطة المشتركة بين الوكالات وتلك التي تنفذها الوكالات معا، وتحسين الأطر المتكاملة للنتائج والموارد بحسب الاقتضاء، وتعزيز ثقافة قائمة على تحقيق النتائج في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية."* وينبغي أن تُمكّن الخطط الاستراتيجية الجديدة الكيانات من التصدي للمخاطر المعقدة في جميع السياقات. وفي الوقت ذاته، يتطلّب ذلك دعم الدول الأعضاء لضمان قدرة الكيانات على اتباع نهج تكيّفي وديناميي لإدارة المخاطر، يشكل جزءا لا يتجزأ من جميع المنظمات.

د) اعتماد نهج مبتكرة ومتنوعة للتمويل

14- يشكل تنويع مصادر التمويل عنصرا أساسيا لسد الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المتاحة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، و**البرنامج** بشكل متزايد على إدماج نماذج تمويل مبتكرة في استراتيجياتها، من خلال النظر إلى ما هو أبعد من آليات التمويل التقليدية، وتوسيع نطاق الشراكات مع الجهات المانحة غير التقليدية. ويهدف هذا التنويع إلى اجتذاب مزيد من الموارد لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الأكثر تهميشا وحرمانا من الخدمات، مع توفير المرونة اللازمة للتصدي للتحديات غير المتوقعة والاستفادة من الفرص الجديدة. ويظل توفير الموارد المرنة أمرا بالغ الأهمية، لأن ندرتها تقوض السعي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزيز التنمية المستدامة، وتحد من القدرة على الاستفادة بأقصى فعالية من الشراكات والموارد، وتزيد من مخاطر المنافسة، وتطرح تحديات في دعم قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها، وتقلل من القدرة على الاستثمار في ضمان الجودة، والرقابة، والشفافية والتنسيق. والآن، وبعد مرور سبع سنوات على بدء تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تواصل الكيانات الستة التزامها بتوسيع نطاق جهود التنسيق، وتعزيز الآليات، وتحسين الكفاءات للتصدي للتحديات العالمية المستمرة والناشئة. غير أن هذه الجهود تواجه تحديات متزايدة بسبب تزايد المشاريع واتساع فجوات التمويل.

15- وتماشيا مع هذه التطلعات، يرحب الاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات باتفاق التمويل، الذي يمثّل نسخة جديدة من الميثاق الطوعي بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يتيح الفرصة لتحسين نوعية الموارد مقابل زيادة الكفاءة، والإبلاغ، والوضوح، والشفافية، والفعالية.

رابعا- الاستنتاج

16- في هذا العصر الذي يشهد تسارعا في وتيرة التغيير، يجب أن تحافظ الكيانات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على سرعتها في الأداء، ويجب أن تبقى متماسكة ومستجيبة لتلبية الاحتياجات المتغيرة مع ضمان أن تكون استراتيجياتها مهيأة للمستقبل لتلبية متطلبات عالم سريع التغيّر. ويشكّل تصميم الخطط الاستراتيجية المقبلة فرصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة

[4] تماشيا مع المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة، بما في ذلك تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسريع المساواة بين الجنسين، ومواصلة تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين كنهج منظم للبرمجة المستجيبة للمنظور الجنساني.

لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، و**البرنامج**، لتبنّي نهج استباقي في التكيّف وتعزيز مكانتها كشريك دينامي ويتسم بالكفاءة وفعال للمجتمع الدولي من أجل تحقيق أقصى أثر على الفئات الأكثر ضعفا.

17- ويوفر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2024-2028 خارطة طريق بالغة الأهمية لتعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والوصول بالأثر إلى أقصى حدوده من أجل تحقيق النتائج. وهو يتيح فرصا جديدة للكيانات الستة ينبغي أخذها في الحسبان أثناء صياغة خططها الاستراتيجية المقبلة. وسيكون السبيل إلى تسريع وتيرة التقدّم خلال السنوات التي تسبق عام 2030 هو الالتزام المعزز بين الكيانات والدول الأعضاء بالعمل الجماعي، وتعزيز التآزر، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا، وتنويع التمويل، وتعزيز المساءلة.

18- ويوفّر الاجتماع المشترك للمجالس أفكارا تأملية مهمة بشأن كيفية استفادة الكيانات الستة من أوجه التكامل في ما بينها والبناء عليها بشكل أكبر لتضمن بقاءها ملائمة للغرض وسط التغيرات العالمية وعلى مستوى المنظومة، وتكون مهيأة لتعزيز السلام والازدهار وبناء حياة ومستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

أسئلة توجيهية للمناقشة في الاجتماع المشترك للمجالس:

أ) ما الذي تودّون أن تركز عليه الكيانات من حيث النهج المشترك لتحقيق أقصى قدر من الأثر والقدرة على التكيف والسرعة في بيئة تشغيلية دينامية؟

ب) كيف يمكن للمجالس التنفيذية العمل بطريقة أكثر تنسيقا من أجل تعزيز المبادئ والقيم الرئيسية لدعم الفئات الأكثر ضعفا؟

ج) ما هي جوانب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق أقصى أثر جماعي ونتائج على أرض الواقع من خلال الخطط الاستراتيجية الجديدة الخاصة بكل كيان؟